تكريمية لقائد المسيرة، ومنها لجلال المناسبة كحدث فلسطيني أول من نوعه، ومنها للرد على ما تردده واشنطن من أن عرفات لا يسيطر على منظمته» (أحمد عبدالحق، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٨٩/٤/٩). ومن الجدير ذكره، في هذا السياق، انه سبق للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. أن اتخذت قراراً بشأن انتخاب الرئيس، خلال دورة إجتماعاتها بتاريخ ١٩٨٩/٣/٢٨ في تونس، ثمّ رفعته كتوصية إلى المجلس المركزي لاقرارها. وأجري الانتخاب بعد الاطلاع على النظام الأساسي لـ م.ت.ف. وعلى قرار المجلس الوطني في دورته التاسعة عشرة.

إلى ذلك، كان يظن البعض ان «يعارض قرار انتخاب الرئيس تنظيمان فلسطينيان مشاركان في م.ت.ف. هما الجبهتان، الديمقراطية والشعبية، وذلك بسبب الحملة السياسية التي قاما بشنها ضد سياسة المنظمة، كما عبرت عن نفسها خلال بعض التصريحات السياسية. ولكن مواقف هذين التنظيمين لم تطرح نفسها داخل المجلس كعقبة على طريق الحوار والوحدة الوطنية» (**اليوم السابع**، ١٠/٤/١٩٨٩). وفي هذا السياق، شرح نائب الأمين للجبهة الشعبية، أبو علي مصطفى، مواقف جبهته، وانتقاداتها، مؤكداً التزام الجبهة الشعبية بالوحدة الوطنية داخل إطار م.ت.ف. وكذلك الموافقة على اختيار عرفات رئيساً لدولة فلسطين، والموافقة على المشاركة في الحكومة الفلسطينية، في حال تشكيلها (**المصدر نفسه**). ومن الجدير ذكره، انه، على هامش اجتماعات المجلس، عقدت عدة اجتماعات بين قيادتي الجبهة الديمقراطية و«فتح»، وذلك بحضور رئيس دولة فلسطين، عرفات، والأمين العام للجبهة الديمقراطية، نايف حواتمة. وأُصدر، في الختام، بيان مشترك، أكد «تطابق وجهات النظر حول المهمّات الراهنة لـ م.ت.ف.» كما «تمّ الاتفاق على متابعة هجوم السلام الفلسطيني المستند إلى المبادرة السياسية الفلسطينية من اجل تحقيق المزيد من الانجازات، وصولاً الى دحر الاحتلال وإقامة الدولة المستقلة. وفي هذا الاطار، تمّ تأكيد التأييد الفلسطيني الكامل لمبادرة وزير الخارجية السوفياتية، إدوارد شيفاردنادزه، من أجل عقد المؤتمر الدولي وبحضور م.ت.ف. على قدم المساواة مع بقية الأطراف. كما تمّ الاتفاق على أهمية مواجهة التطورات السياسية اللاحقة بشكل مشترك، وعلى أرضية تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار م.ت.ف. وهيئاتها» (**الحرية**، ١٩٨٩/٤/٩).

من جهته، علّق الأمين العام للجبهة الشعبية، د. جورج حبش، على نتائج دورة المجلس متسائلاً كيف ننتقل بالاستقلال الوطني من مستوى الاعلان إلى مستوى التحقيق الفعلي ؟ وكيف نجسر الفجوة التي تباعدنا من تشييد الدولة الفلسطينية على الأرض الفلسطينية ؟ وإلى أي حدّ يمكن القول اننا ازاء إمكانية واقعية لنيل استقلالنا الناجز ؟ وما هي العقبات التي تقف في طريقنا ؟ وكيف يمكن أن نذللها ؟ وحدد حبش العقبات باثنتين: الأولى الموقف الأميركي، والثانية الموقف الاسرائيلي. وقال: «لا يجوز أن يقلّل، ولو للحظة واحدة، من حجم العقبات التي تعترض الطريق إلى الدولة، أو يُدفع بعضنا الى استسهال هذه المهمة» (**الهدف**، نيقوسيا، ١٦/٤/١٩٨٩). واعتبر صلاح خلف انتخاب عرفات رئيساً للدولة، وفاروق القدومي وزيراً للخارجية، «خطوة وسط بين إعلان حكومة المنفى وعدم إعلانها، إضافة إلى أنها جاءت لتراعي بعض الاعتبارات البروتوكولية بعد إعلان دولة فلسطين» (**الشرق الأوسط**، لندن، ٦/٤/١٩٨٩).

الموقف من الانتخابات البلدية

طرح رئيس الوزراء الاسرائيلي، إسحق شامير، في أثناء زيارته للولايات المتحدة، مؤخراً، مشروعاً لاجراء انتخابات بلدية في المناطق المحتلة، في محاولة ظاهرة للالتفاف حول هجوم السلام الفلسطيني، وما يحققه من انجازات. لاقى هذا الطرح رداً فلسطينياً مدروساً، تمثل في رفضه رفضاً مشروطاً. وفي هذا الاطار، تساءل عرفات «هل يمكن أن تجرى انتخابات حرة في بلد محتل ؟». وقال: «لا يلدغ المرء من الجحر مرتين»، مذكراً بالتجربة المؤلمة للانتخابات البلدية العام ١٩٧٦ في المدن الفلسطينية، والتي أدت الى فوز أنصار م.ت.ف. بـ ٩٦ مقعداً من المقاعد الـ ١١٦، لكن معظمهم طرد، أو قتل، أو سجن» (**الحياة** لندن، ١٠/٤/١٩٨٩).

من جهته، وصف صلاح خلف هذا المشروع